



الرهانات ورفع التحديات والتمكن من تحقيقها. وقد استجابت أقلام الباحثين المتخصصين في مختلف الحقول المعرفية لهذه الدعوة في اثنتي عشرة مساهمة (سبعة بالعربية وخمسة بالفرنسية) تدخل في الملف الموضوعاتي. إضافة إلى مقالات أخرى تندرج ضمن بابي "مختلفات" و"إصدارات".

استهل أحمد المنادي المساهمات المكتوبة باللغة العربية بمقال حول تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فاستعرض الفرص المتاحة والحدود الملاحظة في هذا الشأن داخل الوثيقة الدستورية ذاتها، كما وقف عند السياق العام لهذا الترسيم والعناصر التي تميزه في اتجاه تفعيل الممارسة الديمقراطية لتدبير التنوع اللغوي والثقافي.

وأكد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، في مقاله، أن وزارته تعد من أهم مؤسسات الدولة المدعوة إلى دعم ملف دسترة الأمازيغية، ومن ثم، فإن الوزارة تسعى من خلال دفتر التحملات إلى بلوغ الهدف المراد: الإدماج الفعلي للغة الأمازيغية في مجال الإعلام كما نصت على ذلك المادة الخامسة من الدستور الجديد.

وتناول محمد البغدادي وضعية تدريس اللغة الأمازيغية: من ترصيد المكتسبات إلى تحدي الإكراهات، فأثار الانتباه إلى الاختلالات التي كبحت تقدم التعميم الأفقي والعمودي لتدريس اللغة الأمازيغية. ودعا، من ثم، أصحاب القرار إلى مراجعة المقاربات المعتمدة لحد الآن في هذا المجال، مع ضرورة وضع مخطط استشرافي يمكن من التعميم على مستوى كافة الأسلاك التعليمية والجامعية.

وصلة بذات الموضوع، اقترح عبد اللطيف المودني ثلاث مقاربات من شأنها التنزيل الديموقراطي والسليم للدستور الجديد، ولاسيما فيما يرتبط بقضايا الهوية واللغة. تكمن الأولى في توضيح العلاقة بين الهوية واللغة، وتعرض الثانية لبعض الفرضيات التي تكشف الطابع الإشكالي لعلاقة اللغة بالهوية، وتقدم المقاربة الثالثة بعض الميكانيزمات المرتبطة بالحكمة في بعدها اللغوي للهوية.

وفحصت مساهمة محمد جلاوي المسار التطوري للغة الأمازيغية لغة وثقافة وهوية عبر عدة مراحل زمنية، ليستقر تحليله على نقطتين أساسيتين هما: جدلية النضال السياسي والاعتراف الدستوري، حيث أبرز الباحث مكان القوة والضعف التي عرفتها هذه الجدلية كلما تعلق الأمر بتفعيل الميكانيزمات الكفيلة بتطوير اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية في بلدان شمال أفريقيا.

وتناول مصطفى الفجاج في مساهمة ذات طابع "محاضراتي" مسألة التنوع الثقافي في بعدها المفاهيمي والتفصيلي، فكشف عن طريقة الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني على الصعيدين الوطني والدولي.

وصاغ مجلس إدارة المعهد، من جهته، جملة من المقترحات، همت بداية موضوع إعداد القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ثم إحداث المجلس الوطني

للغات والثقافة المغربية، وأخيرا تفعيل القوانين المسطرية المتصلة بالقضايا اللغوية والثقافية في إطار الجهوية الموسعة.

وفي الشق المخصص للمساهمات باللغة الفرنسية، أكد أحمد بوكوس على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الرهانات التي تطرحها مسألة ترسيم اللغة الأمازيغية وكذا الاستراتيجيات الموضوعية بشأنها من قبل الفاعلين السياسيين. كما تطرق إلى المشاكل والتناقضات المتعلقة بها، وأشار إلى إيجابيات ومخاطر انتقال الأمازيغية من مجال السيادة إلى مجال الشأن العام، واقترح إطارا واقعيا يتيح التفاوض حول عقد سوسيوسياسي أولي من شأنه التحقيق الفعلي لسيروية ترسيم ومأسسة اللغة الأمازيغية.

وفي ذات السياق، اهتم سالم شاكر بالتحول الذي طرأ على الوضع القانوني للغة الأمازيغية في الجزائر (2002) والمغرب (2011)، مقدما تحليلا مقارنا لوضعية لغة حديثة العهد على مستوى الاعتراف الدستوري، فركز على ثلاثة عناصر أساسية: نقط الائتلاف والاختلاف في نص الوثيقتين الدستوريتين، والظروف الخاصة لاستصدارهما، ثم ما سيترتب عنهما من نتائج سياسية وقانونية.

أما عبد الله بونفور فقد ركز على المنهجية المتبعة في عملية إعداد دستور 2011 الذي خضع للاستفتاء، معتبرا إياها منهجية نادرة في مجال إعداد مضامين الوثيقة الدستورية وإقرارها. وقدم الباحث، من خلال تركيزه على السياسة اللغوية والثقافية التي رسمها الدستور الجديد، تقويما للتطورات الإيجابية التي عرفت فصوله على مستوى مضمونه وأفاقه.

وأبرز أبو القاسم الخطير أن التعبئة الأمازيغية لم تعد مركزة على المطالب الثقافية. بل أصبحت مسؤولية جماعة إثنية ترى من واجبها الدفاع عن حقوقها التي تتجاوز المطالب الثقافية إلى المطالب الاجتماعية والسياسية.

أما مساهمة ميشيل فرانكار، فترحل بنا إلى بلجيكا لتعرض مسألة اللغات الجهوية والمحلية التي استبعدت لفائدة اللغتين الوافدين: الفرنسية بولونيا، والهولندية بفلندرن. وشدد الباحث على ضرورة استخلاص العبر والدروس من هذه الوضعية في مجال إعداد السياسات اللغوية، ويربط كل هذا، وعلى نحو متواز، ببعض الجوانب المتصلة بسيروية تهيئة اللغة الأمازيغية.

وقد خُتم الملف الموضوعاتي بحوار مع محمد بودهان والصابي مومن علي (باللغة العربية)، وعبد السلام الشدادي، وإدريس اخروز (باللغة الفرنسية). انتظم الحوار في ستة محاور ذات علاقة وطيدة بتيمة العدد: التدابير الدستورية لتدبير التنوع الثقافي واللغوي، والضمانة القانونية لتفعيل التوجهات الجديدة للسياسات اللغوية والثقافية، وإدماج الأمازيغية في السياسات والمؤسسات العمومية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والإجراءات الضامنة للتكامل والانسجام بين المؤسسات التي ستعنى باللغات والتعبير الثقافية، ثم دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في ضوء الدستور الجديد.

أما الباب المتعلق بمختلفات فيتضمن سبع مساهمات؛ إثنان منها باللغة العربية، وخمس باللغة الفرنسية. تناول محمذن بن أحمد بن المحبوبي في المقال الأول مجهودات الشنقيطيين في تعريب بعض الألفاظ والتعابير الأمازيغية الصنهاجية. فعرض قواعد وبدايات الترجمة، مبينا تجلياتها في النصوص الشعرية على مستوى الوحدات المعجمية والبنىات المركبة.

وأخضع حسن رامو في مساهمته حول الخريطة اللغوية للمغرب المقاربتين المعتمدين في هذا الشأن للمحك النقدي، فأوضح أن محدودية المقاربة المعتمدة في فترة الحماية تتجلى في رسم الحدود اللغوية انطلاقا من الحدود الإثنية، كما أبرز أن المقاربة الإحصائية التي استندت على معطيات إحصاء 2004 أكثر موضوعية رغم المشاكل المنهجية التي تطرحها.

وتناول محمد محرازي مسألة وضع اللغات استنادا إلى التسميات المختلفة التي تمنحها. معيدا بذلك النظر في التصنيفات الثنائية المعروفة من قبيل لغة مقدسة/ لغة عادية، لغة معيرة/ لغة غير معيرة ..إلخ. وخلص إلى أن كل اللغات تكتسب قيمتها انطلاقا من كونها أداة للتواصل.

وسلط فضيل محمد صادق الضوء على حكاية "حدّاد أكالوس"، وهي حكاية أمازيغية من منطقة القبائل الجزائرية، معتمدا التحليل السيميائي الثلاثي المستعار من شارل ساندرس بورس Ch. S. Peirce، وهو تحليل مازال غير معروف بالجزائر. فسعى إلى إبراز الكيفية التي يُسيطر بها على النار من جهة، واللغة من جهة أخرى باعتبارهما عنصرين يمكنان الإنسان من بناء وتقويض وإعادة بناء هذا المظهر أو ذاك البعد داخل نسقه الاجتماعي.

وتناولت مساهمة كريم الصالحي علاقة المستقصى والمستقصى عنه، فقدمت توصيفا لمنهجية أعتمدت خلال إنجاز بحث ميداني بالقبائل، والتي استهدفت مجموعة من أشخاص مقربين، معتمدة تارة على "النحن" وتارة أخرى على "الأخر". وهو الأمر الذي استدعي إعادة النظر في المعجم الكفيل بإرساء جو من الثقة ونوعا من المسافة الضرورية المتبادلة في مثل هذه البحوث.

وانطلاقا من متن شفهي بينت سميرة موكريم أن نوع ومرحلة الحدث من جهة، ودورها في تحديد القيمة الجهية الزمنية في الجملة من جهة أخرى، يتدخلان على المستوى المورفوتركيبي في الأمازيغية. وأوضحت أن الصيغ الفعلية الأساسية يمكن أن تساهم في التعبير عن الزمن الحاضر، وهذا بناء على نوع ومرحلة الحدث الذي يختاره المتحدث ليكون موضوع إسناده. وهو ما يشكل دليلا آخر على الطابع الجهي وليس الزمني للنظام الفعلي في الأمازيغية.

ويضم الشق المخصص لتقديم الإصدارات الجديدة ذات الصلة باللغة أو الثقافة الأمازيغية، ثلاثة نصوص: قدمت فاطمة أكناو في النص الأول باللغة الأمازيغية المعجم المدرسي *oCоLоH оCиHо* (2011). وقام محمد آيت حمزة في النص الثاني بعرض حول كتاب *المخازن الجماعية بالأطلس الصغير الغربي: أطلس مصوّر للتراث الثقافي لجنوب المغرب* (2011)

أما النص الثالث فقد خصه أحمد بوكوس لتقديم كتاب مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات (2012).

وأخيراً، تتقدم إدارة المجلة وهيئة تحريرها بخالص الشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العدد من المجلة: الخطير أبو القاسم، ورشيد أكرور، وحسن بنعقية، وعائشة بوحجار، وفاطمة بوخريص، وبلعيد بودريس، وعبد السلام خلفي، ومحمد دحمان، وفؤاد ساعة، وأحمد صابر، وميلود الطايقي، وخالد عنسار، وعبد الرحمان العيساتي، والمهدي قدوري، ورشيد لعبدلوي، والحسين المجاهد، ومحمد المدلاوي، وعبد الجبار المديوني، وعبد الله المنتصر، وموحد الناجي، وخديجة محسن، وبنعيسى يشو.

أسيناگ-١٥٨٠٠٠